

دراسة تحليلية لتمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة بنك -

Title: Analytical study of financing Islamic banks for small and medium enterprises - bank case study -

سمرد نوال - جامعة سيدي بلعباس، مخبر تسيير المؤسسات، الجزائر، nawelsemred@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/03/12

تاريخ القبول: 2021/04/28

تاريخ النشر: 2021/05/05

ملخص: تهدف الدراسة إلى تحديد حجم التمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك الإسلامية، بالتركيز على الصيغ التمويلية التي يركز عليها البنك في منح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنة حجم التمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بباقي القطاعات الاقتصادية في الأردن، وذلك عن طريق دراسة تحليلية للقوائم المالية الخاصة بالبنك الإسلامي الأردني خلال السنوات العشر الأخيرة وتحديدًا منذ سنة 2010 إلى غاية سنة 2019 وخلصت النتائج إلى اعتماد البنك الإسلامي الأردني على صيغة المراجحة الآمرة بالشراء بشكل أساسي في منح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها الصيغة الأقل تعرض للمخاطرة مقارنة بباقي الصيغ التمويلية الأخرى.

كلمات مفتاحية: المراجحة الآمرة بالشراء، البيع الآجل، الاستصناع.

تصنيفات JEL : G21، G29.

Abstract: The study aims to determine the financing granted to small and medium enterprises by Islamic banks, by focusing on the financing formulas that the bank focuses on granting financing to small and medium enterprises and comparing the size of financing granted to small and medium enterprises with the rest of the economic sectors in Jordan, through an analytical study of private financial statements. In the Jordan Islamic Bank during the last ten years, specifically from 2010 to 2019, the results concluded that the Jordanian Islamic Bank relied on the Murabaha formula that orders purchase mainly in granting financing to small and medium enterprises because it is the formula with the least exposure to risk compared to other financing formulas.

Keywords: keywords; keywords; keywords; keywords; keywords.**Jel Classification Codes:** G21, G29

1. مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع الهامة في الاقتصاد، وذلك لأنها تعمل على تطوير النشاط الاقتصادي، كما تعمل على الرفع من حجم الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد، بينما يعتبر التمويل الشغل الشاغل لقيام هذه المؤسسات وتطورها، كما أنه من أهم القرارات التي تواجهها هذه المؤسسات لما يحمله من صعوبات في البحث عن مصادر التمويل اللازمة وتخصيصها وتوزيعها على مختلف أوجه النشاط داخل المؤسسة، وتختلف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف المرحلة التي تمر بها، سواء المصادر ذاتية والتي تعتبر مصدر داخلي لهذه المؤسسات، إضافة إلى المصادر الخارجية، ولعل السبب الرئيسي للجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البنوك الإسلامية للحصول على التمويل يرجع إلى المميزات التي تطرحها هذه البنوك، يجعل طرح الإشكالية التالية:

كيف هي صيغة التمويل الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك الإسلامية؟
للإجابة على هذه الإشكالية تم طرف الفرضيات التالية:

- كل الصيغ التمويلية يتعامل بها البنك الإسلامي الأردني في منحه التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- يمنح البنك الإسلامي الأردني التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ التمويلية ذات عرضة أقل للمخاطرة على حساب باقي الصيغ التمويلية.

دراسة واقع تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني خلال آخر 10 سنوات، اعتماداً على المنهج التحليلي.

2. عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك عدة تعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم اعتماد تعريف البنك الدولي الذي ينص

على أن (ناصر و محسن، 23-24 فيفري 2011، صفحة 11) :

- المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل أقل من عشرة 50 عمال، و لا تتجاوز حجم أصولها 100 ألف دولار، كما لا يتجاوز حجم مبيعاتها 100 ألف دولار.

- المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل أقل من خمسين 50 عاملاً، ولا تتجاوز حجم أصولها 3 ملايين دولار، كما لا يتجاوز حجم مبيعاتها 3 ملايين دولار أيضاً.

المؤسسة المتوسطة : هي المؤسسة التي تشغل أقل من 300 عامل .ولا تتجاوز حجم أصولها 15 مليون دولار ، كما لا يتجاوز حجم مبيعاتها 15 مليون دولار

2.2 خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونذكر ما يلي: (قنديره،

2010/2009، صفحة 29)

- سهولة التأسيس : حيث لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، فهي تعتمد أساسا على جلب وتفعيل مدخرات الأفراد لإقامة مشاريع صغيرة في قطاعات متعددة من النشاط الاقتصادي.
- قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار والتجديد : وهذا من أجل ضمان بقائها، فكثير من براءات الاختراع يتم اكتشافها من طرف أفراد (مؤسسات فردية)، وهذا عكس المؤسسات الكبيرة التي تركز على إنتاج السلع ذات الطلب المستمر.
- جودة الإنتاج : نتيجة التخصص الدقيق لمثل هذه المؤسسات مما يسمح لها بتقديم منتج بمواصفات وجودة عاليتين.
- سهولة الدخول والخروج من السوق :بسبب قلة نسبة أصولها الثابتة إلى مجموع ممتلكاتها وأصولها، فضلا عن زيادة نسبة رأسمالها إلى مجموع خصومها أي قلة ديونها.
- نقص التكاليف الضرورية :تتميز هذه المؤسسات بعدم حاجتها الكبيرة للتدريب والتكوين، وهذا نتيجة اعتمادها على أسلوب التدريب أثناء العمل، بالإضافة إلى عدم استخدامها لتقنيات إنتاج معقدة.

3.2 آليات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن إنشاء ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عنتر، مارس 2010 ، صفحة 19) بعد 4

سنوات من النشاط يعتبر مؤشرا للصرامة التي يتم بها إنشاء المؤسسات ودعمها، و لا يجب التخوف من وقوع عدد من المؤسسات في الإفلاس بل سيكون من المفيد التعرف على عدد المؤسسات التي تنشأ وتبقى سارية النشاط ومحدثة معدلات مرتفعة من الأرباح وأن نسبة الخسارة للمؤسسات يتقلص تدريجيا مع تعميق تجربة إنشاء المؤسسات، كما أن عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف المؤسسات الجديدة هو دليل على الحيوية الاقتصادية، كما أن إنشاء مؤسسة لا يتحقق بعملية فورية وإنما عبر مسار عمل يتطلب جهدا ونفسا طويلا وخلال هذه الفترة المداول مدعو لاتخاذ اختيارات مصيرية، لذلك لا يكفي أن يكون للمقاولين دراسات جيدة لمشاريعهم بمخططات تمويل من أجل ضمان نجاحها وذلك يعتبر ضروريا لكنه

غير كاف، فعلى المقاول أن يتجاوز مختلف العراقيل (تباطؤ الإجراءات الإدارية والعراقيل المواجهة في البحث عن العقار والتمويل)، قبل تكريس المشروع.

4.2 شروط نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

تعد أفكار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة وضرورية للمقاولين الراغبين بتأسيس مؤسسات صغرى وتكمن أهميتها بأنها تمثل الطريقة التي تعرف بها ما يلي (الغالي، 2009، صفحة 27) :

- طبيعة المؤسسة.
- المنتجات أو الخدمات التي ستقدمها المؤسسة.
- موقع المؤسسة.
- الزبائن، وكيفية جذبهم للمؤسسة.
- أسعار منتجات أو خدمات المؤسسة.
- مدخلات المؤسسة ومصادرها.

3. المؤسسات والهيئات المتخصصة والحديثة في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمنح المؤسسات والهيئات المتخصصة تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحكومية منها وغير الحكومية قروضا شبه مجانية، بأسعار فائدة بسيطة وبدون ضمانات وعلى الرغم من أهمية هذه المؤسسات والهيئات فإن مساهمتها محدودة وتحكمها إجراءات بيروقراطية كبيرة خاصة في بلدان العالم الثالث ومن أمثلتها (الحلي، 2011، صفحة 70):

- إدارة المشروعات الأمريكية التي تملك سلطة تشريعية لمنح القروض أو المشاركة في منح القروض بالتعاون مع مؤسسات الإقراض الخاصة وذلك بعد أقصى قدره (500 ألف دولار).
- مؤسسات الدعم والتمويل المتخصصة لتمويل هذه المؤسسات في الهند وأندونيسيا.
- هيئات الدعم والتمويل في الجزائر (وكالة دعم وتشغيل الشباب، وكالة دعم وترقية الاستثمار، وكالة القرض المصغر)، بنك الإنماء الصناعي للتنمية وجهاز الحرفيين في مصر إلخ

1.3 تعريف التمويل:

يعتبر التمويل (شيحة، 1999، صفحة 186) من أهم مصادر الحصول على الأموال اللازمة بالنسبة للمؤسسات حيث تمول احتياجاتها بنفسها وهي أمثل طريقة لما لها من أهمية من ناحية الاستقلالية المالية والربحية حيث يقلل هذا التمويل من التكاليف.

أما عن المعنى الخاص للتمويل فيعبر عن تقديم شخص ماله للآخر ، حيث أنه يوجد في المجتمع فئتان - فئة لديها مدخرات تسمى فئة الفائض وفئة تحتاج إلى المال تعجز مواردها الذاتية عن تدبير كل ما تحتاجه وتسمى فئة العجز وبالتالي يعرف التمويل في أدق معانية بأنه : نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي (عمر، 25 - 28 ماي 2003 ، صفحة 361)

والجدير بالذكر أن للتمويل نوعان (قطاف و بوسعدة، 25 - 28 ماي 2003 ، صفحة 453):

تمويل داخلي وهو تمويل المؤسسة نفسها بنفسها لتغطية كل احتياجاتها، ولكن لضعف إمكانياتها المالية تلجأ إلى التمويل الخارجي.

كما يعتبر عبء التمويل الغير رسمي (أحمد، 1996، صفحة 39) ثقل جدا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الفائدة المرتفعة جدا بل وأنه في حالات كثيرة تقع هذه المؤسسات تحت وطأة وعبء ديونها إلى تتركز عليها في هذا الإطار.

2.3 حاضنات الأعمال:

تعتبر حاضنات الأعمال (رحيم، 29-30 أكتوبر 2002 ، صفحة 54) آلية من الآلية الجديدة المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتدئة كما تلعب دورا كبيرا في نمو هذا النوع من المؤسسات وكذا تزويدها ببعض مقومات الاستمرار.

3.3 شركات رأس المال المخاطر:

تقوم شركات رأس المال المخاطر (وفاء، 2001، صفحة 60) من خلال المشاركة في المشروعات الخطرة المذكورة بتقديم العون اللازم لتحسين فاعليتها، إما بتقديم المساندة المالية، أو الفنية إلى أن تنتعش وتصبح تحقق عوائد عالمية، تقوم بإعادة بيع نصيبها في هذه المشروعات محققة فائض قيمة مرتفع يتناسب مع درجة المخاطر المبدئية.

4.3 التمويل الإسلامي:

تعتمد البنوك الإسلامية على عقود تمويلية تشارك من خلالها المتعاملين الطالبين للتمويل في مشاريعهم على أساس قاعدة الغرم بالغرم وبالتالي فهي تقسم معهم الأرباح والخسائر ، الشيء الذي لم يكن معتمدا لدى البنوك التقليدية المعتمدة على منح القروض " التمويل "دون تحمل أية مخاطر ، وفي هذا الإطار تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحد من مواطن الاهتمام المتزايد للمحيط ولا شك أنها سوف تفتك في المستقبل القريب مكانة معتبرة في النشاط الاقتصادي المحلي والإقليمي خاصة، كما

يعتمد التمويل الإسلامي على عدة طرق: منها نظام المشاركة، المضاربة والمراجحة إضافة إلى طرق أخرى، وكل صيغه من هذه الصيغ تتم بعقد خاص مبرم بين المصرف و العميل.

4. تحليل موجودات البنك الإسلامي الأردني و التمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتم أولاً تحليل موجودات التمويل والاستثمارية للبنك الإسلامي الأردني للوقوف على وضعية البنك التمويلية، ثم يتم تحليل التمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقارنتها بباقي الشركات والجهات المقترضة من البنك.

1.4 تحليل الموجودات التمويلية والاستثمارية للبنك الإسلامي الأردني :

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة الخاصة بالموجودات التمويلية والاستثمارية للبنك الإسلامي الأردني متفقة مع تلك التي اتبعت في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة 2018 .

1.1.4 موجودات متاحة للبيع الآجل:

يقوم البنك باقتنائها (سمرد، 2021) بهدف بيعها بيعاً آجلاً (بالتقسيط)، وذلك لتمييزها عن بيع المراجحة للأمر بالشراء، يتم إثبات الموجودات المتاحة للبيع الآجل عند التعاقد بالتكلفة ويتم قياسها على أساس التكلفة، يتم تقييم الموجودات المتاحة للبيع الآجل في نهاية الفترة المالية بقيمتها العادلة ويقاس مبلغ التغير الناتج عن التقييم على أساس الفرق بين القيمة الدفترية مقارنة بالقيمة العادلة ويتم إثبات الأرباح غير المحققة في حساب احتياطي القيمة العادلة، كما يتم إثبات الأرباح في عمليات البيع الآجل وفقاً لمبدأ الاستحقاق الموزعة على الفترات المالية لمدة العقد وتسجل أرباح السنوات القادمة في حساب إيرادات البعوض المؤجلة، والجدير بالذكر أن تسجيل ذمم البيع الآجل عند التعاقد بقيمتها الاسمية (المتعاقد عليها)

2.1.4 معيار التقارير المالية الدولي لعقود الإيجار:

تم تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 في 1 جانفي 2019 باستخدام طريقة الانتقال العملية (سمرد، 2021) وبالتالي لم يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية ولم يتم تعديل القوائم المالية الموحدة، حيث تم احتساب حق استخدام الموجودات على جميع عقود الإيجار من تاريخ تطبيق المعيار، لذلك تم استخدام طريقة الانتقال العملية والتي تسمح بتطبيق المعيار فقط على العقود التي تم تحديدها سابقاً على أنها عقود إيجار في تاريخ التطبيق، كما تم استخدام الإعفاءات المتعلقة بالاعتراف بعقود الإيجار التي تكون مدتها 12 شهر أو أقل، والتي لا تحتوي على خيار شراء عقود إيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار التي يكون فيها الأصل المستأجر ذو قيمة منخفضة موجودات منخفضة القيمة، فضلاً عن تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني، وقد تم إصدار معيار المحاسبة المالية الإسلامي

رقم 32 عقود الإيجار في 31 ديسمبر 2019 وهو نافذ التطبيق للفترات المالية التي تبدأ في 1 جانفي 2020 مع السماح بالتطبيق المبكر .

طبيعة أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16: كان البنك بصفته مستأجر يقوم بتصنيف عقود الإيجار عند بدايتها كعقود إيجار تشغيلية، وذلك في حالة عقود الإيجار التشغيلية، ولم يعتمد على رسملة أصل المستأجر ولكن يتم الاعتراف بدفعات الإيجار كمصروف إيجار في الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت وعلى مدة الإيجار، كما يتم الاعتراف بالإيجار المدفوع مقدماً في الأرصدة المدينة الأخرى، ولكن عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 16، استخدم البنك طريقة موحدة للاعتراف بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة، يقدم المعيار متطلبات تطبيق محددة وحلول عملية، والذي قام البنك باستخدامها عند تطبيق المعيار (سمر، 2021).

عقود الإيجار والتي تم الاعتراف بها سابقاً كعقود إيجار تشغيلية: اعترف البنك بوجودات حق استخدام الأصول ومطلوبات الإيجار التشغيلي لعقود الإيجار التي تم تصنيفها سابقاً كعقود إيجار تشغيلية، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة، كما تم الاعتراف بوجودات حقوق الاستخدام لمعظم عقود الإيجار بناء على القيمة الدفترية، فضلاً عن الاعتراف بأصل حق الاستخدام لبعض عقود الإيجار باستخدام قيمة التزام الإيجار بعد تعديلها بقيمة مدفوعات الإيجار المقدمة وقيمة الإيجارات المستحقة ذات الصلة والمعترف بها سابقاً. تم الاعتراف بالتزامات الإيجار بناءً على القيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية، مخصومة باستخدام معدل التمويل بتاريخ التطبيق. استخدم البنك الحلول العملية المتاحة وفقاً للمعيار بحيث (سمر، 2021):

- استخدم معدل خصم واحد لأي مجموعة من عقود الإيجار والتي لها خصائص متشابهة.
- اعتمد على تقييمها السابق قبل تاريخ التطبيق والمتعلق بعقود الإيجار التي سينتج عنها خسارة.
- استخدم إعفاءات عقود الإيجار قصيرة الأجل للعقود قصيرة الأجل والتي تنتهي خلال 12 شهراً من تاريخ التطبيق.
- استبعد التكاليف المباشرة الأولية عند قياس أصل حق الاستخدام في تاريخ التطبيق.
- استخدم معلومات لاحقة عند تحديد مدة عقد الإيجار للعقود التي تحتوي على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

أما عن المبالغ التي تم الاعتراف بها في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل فالجدول التالي يوضح القيمة الدفترية لحقوق استخدام الأصول والتزامات عقود الإيجار والحركة عليها في 31 ديسمبر 2019.

جدول 1: المبالغ المعترف بها في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل في البنك الإسلامي الأردني (مليون دينار)

البيان	موجودات حق الاستخدام (دينار أردني)	التزامات عقود التأجير (دينار أردني)
1 جانفي 2019	13482026	12730935
إضافات	2524494	2524494
الاستهلاكات	-1727117	-
تكاليف التزامات عقود التأجير	-	797251
الدفعات	-	-2275395
31 ديسمبر 2019	14279303	13777285

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك على الموقع

<https://www.jordanislamicbank.com> تاريخ الاطلاع: 2021/02/01

أما فيما يخص الاثر على قائمة الدخل (الزيادة / النقص) في 31 ديسمبر 2019 فيظهر في الجدول الموالي:

جدول 2: الاثر على قائمة الدخل في البنك الإسلامي الأردني (مليون دينار)

البيان	2019 (دينار أردني)
مصرف الإيجار	-2033134
استهلاكات	1601798
تكاليف التزامات عقود التأجير	748158
ربح السنة	-316822
صافي نتائج الأعمال	54683

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك على الموقع

<https://www.jordanislamicbank.com> تاريخ الاطلاع: 2021/02/01

بينما يظهر الاثر على قائمة التدفقات النقدية (الزيادة / النقص) في 31 ديسمبر 2019 في

الجدول الموالي.

جدول 3: الاثر على قائمة التدفقات النقدية في البنك الإسلامي الأردني (مليون دينار)

البيان	2019 (دينار أردني)
استهلاك حق استخدام الأصول	1601798
تكاليف التزامات عقود التأجير	748158

2349956	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
1284977	دفعات التزامات عقود ايجار
748158	تكاليف التزامات عقود تأجير مدفوعة
2023135	التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك على الموقع <https://www.jordanislamicbank.com> تاريخ الاطلاع: 2021/02/01

في حال وجود خطر التعثر المالي للعميل (سمر، 2021) في وجود أرصدة مستحقة على العميل لمدة 90 يوم فأكثر أو وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب تعثره أو إفلاسه، ممكن أن يكون الخطر متمثل في التأخر عن تسديد الأرباح و/أو القيمة الاسمية للصكوك من قبل الجهة المصدرة لهذه الصكوك لمدة 90 يوم فأكثر، أو تعثر البنوك التي يحتفظ البنك بأرصدة لديها، كما أن احتساب احتمال التعثر متمثل في النسبة المئوية لاحتمالية تعثر المدين او التأخر عن الوفاء بسداد الأقساط او الالتزامات في مواعيدها المحددة خلال فترة 12 شهر قادمة.

يتم احتساب احتمال التعثر (سمر، 2021) باستخدام النظام المقدم من الشركة المزودة من خلال استخدام تحليل البيانات التاريخية والبيانات الإضافية عن المتعاملين مثل الجنس والتعليم والعمر وفترة التعامل مع البنك وغيرها، فضلا عن أن تحديد الارتفاع المؤثر في المخاطر الائتمانية من خلال مقارنة تصنيف العميل الحالي مع التصنيف في تاريخ منح التمويلات، وذلك باستخدام قواعد المراحل النسبية والتي تحدد عدد درجات الانخفاض اللازمة لتصنيف الحسابات ضمن المرحلة الثانية أو ضمن المرحلة الثالثة من تاريخ التصنيف الأولي عند عملية المنح العناصر (المواصفات) المشتركة التي تم الاعتماد عليها في قياس مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس تجميعي، وتم تحديد العناصر والمواصفات المشتركة بناء على التحليل التاريخي للتعثر في المحفظة التجميعية وربطها بمؤشرات اقتصادية ومواصفات نوعية للمتعاملين ومن ثم أخذ العناصر التي لها أثر على مؤشرات التعثر.

3.1.4 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

هي الموجودات المالية (سمر، 2021) التي قام البنك بشرائها بغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة، كما يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقا بالقيمة العادلة.

4.1.4 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

تمثل هذه الموجودات الاستثمارات (سمرد، 2021) في أدوات الملكية والممولة من أموال البنك الذاتية وذلك بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل، كما يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة ضمن بند احتياطي القيمة العادلة ضمن حسابات حقوق الملكية، والجدير بالذكر في حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها فيتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في الأرباح المدورة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني، وفي حال حصول تدني في قيمة هذه الموجودات فيتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الموحدة، كما يمكن استرجاع خسارة التدني التي تم تسجيلها سابقاً في قائمة الدخل الموحدة إذا ما تبين بموضوعة أن الزيادة في القيمة العادلة قد حدثت في فترة لاحقة لتسجيل خسائر التدني من خلال احتياطي القيمة العادلة الظاهر ضمن حسابات حقوق الملكية.

5.1.4 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك:

تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية (سمرد، 2021) والممولة من حسابات الاستثمار المشترك وذلك بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل، كما يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصروفات الاقتناء، ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة ضمن بند احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المشترك.

6.1.4 موجودات مالية بالتكلفة المطفأة:

هي الموجودات المالية المستثمرة (سمرد، 2021) على أساس الربيع التعاقدية شريطة ألا تكون هذه الموجودات قد حيزت لغرض المتاجرة، أو مسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، وتكون التدفقات النقدية المتعلقة بها إما على شكل دفعات (ثابتة أو متغيرة) من أصل هذه الموجودات وأرباحها، كما يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالتكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء.

7.1.4 الموجودات التي عادت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة:

هي الموجودات (سمرد، 2021) التي تعود للبنك تسديداً لديون والتزامات على المتعاملين، ولا يتوفر نية للاحتفاظ بها لغرض الحصول على إيراد دوري أو لغرض توقع الزيادة في قيمتها المستقبلية، كما تظهر الموجودات التي عادت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة بقائمة المركز المالي ضمن الموجودات الأخرى.

2.4 تقييم تمويل البنك الإسلامي الأردني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتم التطرق لمختلف الصيغ المتعامل بها من قبل البنك الإسلامي الأردني في منحه للتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، فضلا عن باقي شرائح المجتمع الأردني التي استفادت من التمويل الممنوح من قبل البنك.

1.2.4 الصيغ التمويلية الممنوحة من قبل البنك الإسلامي الأردني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

منح البنك الإسلامي الأردني التمويل لمختلف شرائح المجتمع، وقام بتقسيمها إلى 4 فئات وهي: فئة الأفراد، فئة الشركات، فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فئة القطاع الحكومي

جدول 4: تمويل البنك الإسلامي الأردني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مليون دينار أردني)

المراجعة الأمر بالشراء	ذمم العملاء	إجارة موصوفة بالذمة	ذمم إجارة منتهية بالتملك	الاستصناع	البيع الآجل
2010	113428643	-	-	-	-
2011	117629748	-	-	-	-
2012	119586312	-	-	-	-
2013	122429637	-	-	-	-
2014	124354211	-	-	-	-
2015	129264770	-	-	-	-
2016	150004861	2043286	-	-	-
2017	149330645	1780687	-	-	-
2018	153554195	2220946	-	-	31240
2019	165484435	2065153	19270	174349	36800

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك على الموقع

<https://www.jordanislamicbank.com> تاريخ الاطلاع: 2021/02/01

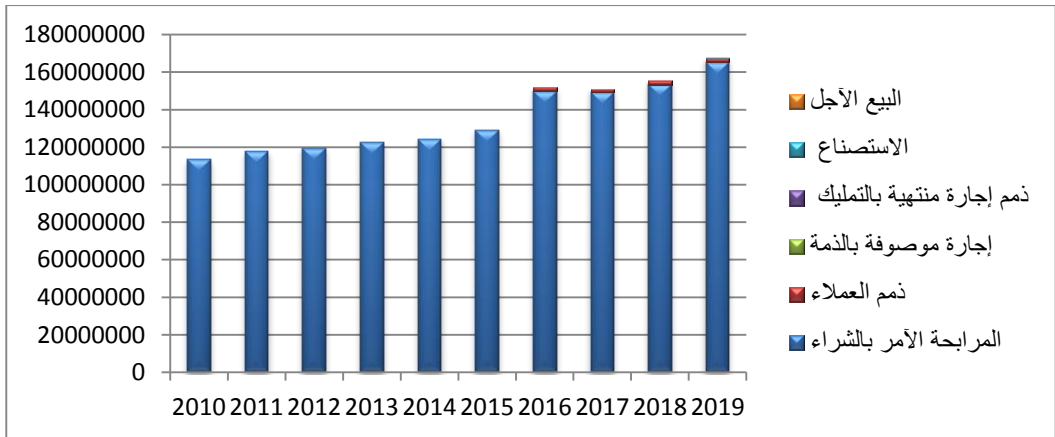
يلاحظ من خلال الجدول أن التمويل عن طريق المراجعة الآمرة بالشراء بدأ منذ سنة 2010 وبلغت قيمته 113428643 مليون دينار أردني، ولم يقدم البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل آخر من التمويل، وتواصلت قيمة التمويل الممنوح بصيغة المراجعة الآمرة بالشراء بالارتفاع إلى غاية سنة 2016 حيث بلغت ما قدره 150004861 مليون دينار أردني، وقدرت قيمة ذمم العملاء في هذه السنة ما قيمته 2043286 مليون دينار أردني.

كما شهدت سنة 2017 ارتفاع ملحوظ في قيمة التمويل الممنوح على صيغة المراجعة الآمرة بالشراء وبلغت 149330645 مليون دينار أردني، أما عن ذمم العملاء فقدرت ب 1780687 مليون دينار أردني.

أما في سنة 2018 فشهدت توجه البنك الإسلامي الأردني في منح تمويل بصيغة أخرى تمثلت في البيع الآجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت 31240 مليون دينار أردني، وارتفاع أيضا في قيمة كل من المراجعة الأمرة بالشراء بقيمة 153554195 مليون دينار أردني، وبلغت قيمة 2220946 مليون دينار أردني.

شهدت سنة 2019 قفزة نوعية في التوسع بمنح التمويل بصيغ مختلفة تمثلت في الإجارة الموصوفة بذمة حيث بلغت قيمة 19270 مليون دينار أردني، أما عن ذمم الإجارة المنتهية بالتمليك فقد قدرت بقيمة 174349 مليون دينار أردني، كما توجه البنك إلى منح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأول مرة بصيغة الاستصناع حيث بلغت القيمة 193000 مليون دينار أردني، وسيتم توضيح التطور في منح التمويل بصيغ المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشكل الموالي.

الشكل 1: تطور تمويل البنك الإسلامي الأردني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مليون دينار أردني)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

يلاحظ من خلال الشكل (سمرد، 2021) التطور في منح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل متتالي خلال سنوات والمستمر، خاصة في سنة 2016 حيث شهدت تمويل بقيمة أكبر من المعتاد من السنوات السابقة، وتوجه البنك إلى التنوع في منح التمويل بصيغ مختلفة وذلك إلى غاية سنة 2019، ولكن تبقى صيغة التمويل بالمراجعة الأمرة بالشراء الأكثر تعاملًا من قبل البنك الإسلامي الأردني، ويفسر ذلك بتجنبه للمخاطر الناتجة عن التعامل بباقي الصيغ التمويلية المذكورة في أول البحث، خاصة وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشاكل عدة في بداية وأثناء نشاطها تعرضها لمخاطر أكبر، الأمر الذي يجعل البنك يتجنب الإفراط في التعامل بالصيغ التي ترتبط بمخاطر أكبر، وبالرغم من توجهه في سنة

2019 نحو التمويل بصيغة البيع الآجل وصيغة الإجارة المنتهية بالتملك فضلا عن صيغة الاستصناع، إلا أنه لم يمنح تمويل بقيم أكبر كالتمويل الممنوح بصيغة المراجعة الآمرة بالشراء، كما هو موضح في الشكل.

2.2.4 أشكال الصيغ التمويلية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنك الإسلامي الأردني ومقارنتها بباقي القطاعات الاقتصادية لسنة 2019:

بعد أن تم التوصل إلى أن التمويل الممنوح من قبل البنك الإسلامي الأردني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد بلغ أوجه سنة 2019، وبعد أن تم التعرف إلى أن البنك الإسلامي الأردني لم يتوسع في منح التمويل بصيغه المختلفة إلا سنة 2019، سيتم معرفة حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية وذلك لسنة 2019، والتي يقوم البنك الإسلامي الأردني بتمويلها من خلال الجدول التالي.

جدول 5: الصيغ التمويلية الممنوحة من طرف البنك الإسلامي الأردني للقطاعات الاقتصادية سنة 2019 (مليون دينار أردني)

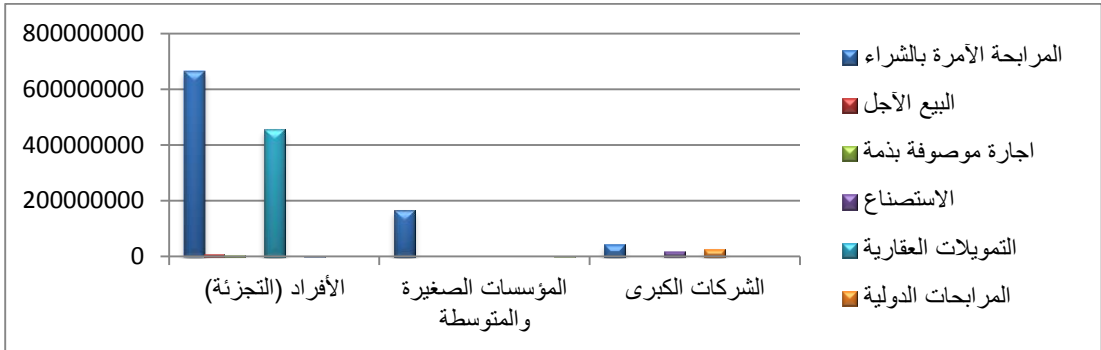
الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الأفراد (التجزئة)	
42430463	165484435	663840916	المراجعة الآمرة بالشراء
6354	36800	9012319	البيع الآجل
-	19270	5675826	إجارة موصوفة بذمة
16306663	193000	280004	الاستصناع
-	-	455638029	التمويلات العقارية
26298815	-	-	المراجعات الدولية
-	174349	2203461	ذمم إجارة منتهية بالتملك
504135	-	-	ذمم مشاركة
-	2065153	-	ذمم العملاء

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك على الموقع

<https://www.jordanislamicbank.com> تاريخ الاطلاع: 2021/02/01

يلاحظ من خلال الجدول أن البنك الإسلامي الأردني عمد على منح التمويل بمختلف صيغه إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، كما قام بالاستغناء عن بعضها في تمويل بعض من هذه القطاعات الاقتصادية، ولتوضح الصورة بشكل أدق تم اعتماد الشكل الموالي في توضيح التطور في منح التمويل بصيغه المختلفة.

شكل 2: حصص القطاعات الاقتصادية من الصيغ التمويلية الممنوحة من قبل البنك الإسلامي الأردني سنة 2019 (مليون دينار أردني)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

يلاحظ من خلال الشكل (سمرد، 2021) اعتماد البنك الإسلامي الأردني بشكل شبه كامل لصيغة المربحة الأمرة بالشراء في تمويل الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن قطاع الشركات الكبرى، كما أن هذه الصيغة التمويلية توسع البنك في التعامل بها بشكل أكبر مع الأفراد، وتفسير ذلك أن المنتجات الراغب في تمويلها من قبل الأفراد عادة ما تكون على شكل منتجات صغيرة القيمة مقارنة بمنتجات الراغب في تمويلها من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى والتي تكون قيمتها أكبر كونها مرتبطة بعملية الإنتاج أو عمليات تجارية وغيرها من أنشطة هذه القطاعات، ثم تليها حصة معتبرة من التمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي الأخير حصة ضعيفة موجهة لقطاع الشركات وهذا ما يؤكد صحة التفسير المذكور سافا.

أما عن الصيغة التمويلية (سمرد، 2021) التي تأتي في المرتبة الثانية فهي التمويلات العقارية والتي هي موجهة دوما إلى قطاع الأفراد بشكل أكبر وانعدامها في قطاعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع الشركات الكبرى، وتفسير ذلك حاجة الأفراد إلى جهة تمويلية لاقتناء عقار مثل: سكنات، شقق، أراضي، الخ، والذي يعتبر هذا التمويل الفرصة السانحة للبنك الإسلامي الأردني برهنه كضمان التمويل، أما عن حاجة القطاعات الأخرى وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الكبرى، فلا يعتبر هذا النوع من التمويل مرغوب به، وذلك بسبب الامتيازات الممنوحة من قبل الحكومة الأردنية والمتمثلة في مناطق صناعية لتشجيع توسع وتطور هذه القطاعات.

بالنسبة للصيغ التمويلية الجديدة (سمرد، 2021) التي اعتمد البنك عليها في التمويل لسنة 2019، فلقد وجهت لقطاع الشركات الكبرى مثل صيغة الاستصناع والمربحات الدولية، ويرجع تفسير ذلك إلى

انخفاض المخاطر المرتبطة بهذه الصيغة لأنها موجهة لقطاع قوى، على عكس قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر مغامرة من قبل البنك في حال تم تمويلها بهذه الصيغة.

3.2.4 حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل ومقارنتها بباقي القطاعات الاقتصادية لسنة 2019

سيتم معرفة حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، وذلك لسنة 2019 لأنها السنة الوحيدة التي توسع البنك فيها بمنحه التمويل بمختلف الصيغ التمويلية للقطاعات الاقتصادية، من خلال الجدول التالي سيعرض إجمالي التمويل الممنوح لمختلف القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن نسب التمويل.

جدول 6: إجمالي التمويل الممنوح للقطاعات الاقتصادية لسنة 2019 (مليون دينار أردني)

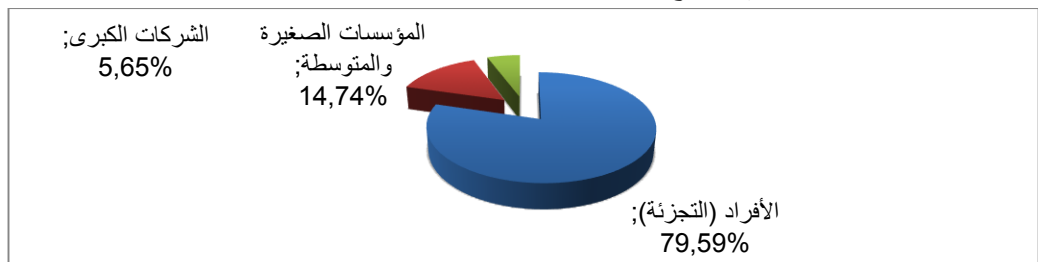
الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الأفراد (التجزئة)	إجمالي التمويل
127976893	333457442	1800491471	
% 05,65	%14,74	%79,59	نسبة التمويل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك على الموقع

<https://www.jordanislamicbank.com> تاريخ الاطلاع: 2021/02/01

يلاحظ من خلال الجدول أن الأفراد قد استفادوا من حصة تمويلية كبيرة بلغت 1800491471 مليون دينار أردني، بينما قدر التمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما قيمته 333457442 مليون دينار أردني ليأتي في المرتبة الثانية بعد الأفراد من حيث التمويل الممنوح من قبل البنك الإسلامي الأردني، ويأتي في الأخير قطاع الشركات الكبرى بقيمة 127976893 مليون دينار أردني، وسيتم شرح بشكل أوضح حصص كل قطاع من التمويل وذلك على شكل نسب تمويلية.

شكل 3: نسب التمويل الإجمالي الممنوح للقطاعات الاقتصادية لسنة 2019



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه

يلاحظ من خلال الشكل (سمرد، 2021) أن حصة الأسد في الحصول على التمويل كانت للأفراد واستحوذوا لنسبة 79,59% من التمويل الممنوح من قبل البنك الإسلامي الأردني، أما عن حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التمويل بلغت 14,74% لتأتي في المرتبة الثانية بعد الأفراد في الحصول على التمويل من قبل البنك، بينما بلغت نسبة التمويل الممنوح لقطاع الشركات الكبرى 5,65% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالتمويل الممنوح للأفراد، ويفسر ذلك بتجنب البنك للمخاطر الناتجة عن نشاط القطاعات الكبرى لارتفاع المخاطر المترتبة عن ذلك، خاصة وأن التمويل فيها يكون بمبالغ ضخمة وطويلة المدى.

5. خاتمة:

أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن لها دورا هاما في اقتصاديات دول العالم المختلفة، وذلك لقدرتها الكبيرة في دفع النمو الاقتصادي وتوفير مجالات العمل ومناصب شغل لعدد كبير من الأفراد حيث تنشأ بين تلك المؤسسات علاقات تعامل متنوعة، فضلا عن تمتعها بمزايا عديدة في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار والتعرف على أحوال السوق، وقرها من المتعاملين معها وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعتبر بمثابة مدخلات وغير ذلك من المزايا. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى دعائم التنمية الاقتصادية في كافة دول العالم النامي خصوصا. وبالنظر لأهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها وما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا نسبية في مجال الإنتاج والخدمات التي تحتم ضرورة وجودها بجانب المؤسسات الكبيرة، وعلى الرغم من تمويل البنوك الإسلامية لها وذلك من خلال مختلف الصيغ التمويلية المتعامل بها، إلا أنها لا زالت تعاني من مشاكل في التمويل، وهذا ما أثبتته هذه الورقة البحثية من خلال دراسة تمويل البنك الإسلامي الأردني لها.

وخلصت نتائج البحث إلى:

- ارتفاع التمويل ممنوح من قبل البنك الإسلامي الأردني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مدى 10 سنوات المدروسة.
- اعتماد البنك الإسلامي الأردني على صيغة المراجعة الآمرة بالشراء في منح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بشكل أساسي وكبير.
- توسع في منح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ضعيف جدا وذلك من خلال انتهاز صيغ تمويلية أخرى هي: البيع الآجل، إجارة موصوفة بذمة، ذمم العملاء، إجارة منتهية بتمليك، في آخر سنة من الدراسة سنة 2019

- تجنب البنك الإسلامي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ تمويلية المتبقية لنظرا لارتفاع المخاطر المرتبطة بها.
- انتهاج البنك الإسلامي الأردني لأسلوب الحيلة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لأن حصة الأسد في تمويله للقطاعات الاقتصادية موجهة للأفراد بصيغة المراجعة الآمرة بالشراء، بينما احتل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبة الثانية بقيمة تمثلت ربع ما يموله البنك للأفراد.

الجدير بالذكر الخروج بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات لتوفير البيئة التمويلية الإسلامية

الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم إيجازها في النقاط التالية:

- ضرورة اعتماد البنوك الإسلامية في منح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنوع في استخدام جميع الصيغ التمويلية.
- ضرورة مشاركة البنوك الإسلامية لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الصيغ الاستثمارية والتمويلية المتمثلتان في صيغة التمويل بالمشاركة وصيغة التمويل بالمضاربة لما تتميزان به من الدخول الحقيقي للبنوك الإسلامية في المجال الاستثماري، الذي يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستثمار في المجالات الاستثمارية ذات طابع استثماري كالعقارات، بناء مجمعات سكنية ذات طابع عصري، بناء مستشفيات ذات معايير دولية، الخ، سيؤدي حتما إلى الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، وحل المشاكل الاجتماعية المتمثلة في مشكلة السكن، البطالة، والخدمات الصحية.

6. قائمة المراجع:

- حسين رحيم، حالة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط، 29-30 أكتوبر 2002، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الأغواط، الجزائر .
- سليمان ناصر، و عوطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ الإسلامية، ملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع والرهانات المستقبل، 23-24 فيفري 2011، غرداية، الجزائر.
- سمية قندير، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة -دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير 2009/2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

- طاهر محسن منصور الغالي، منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة، جامعة الأردن، الأردن، الطبعة الأولى 2009.
- عبد الباسط وفاء، مؤسسة رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم المشروعات الناشئة، مصر، دار النهضة العربية، 2001.
- عبد الرحمان بن عنتر، الدعائم الأساسية لارتقاء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقومات نجاحها، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2010
- عبد الرحمان يسري أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1996
- عبد الغفور عبد السلام ورياض الحلبي، إدارة المشروعات الصغيرة، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2011
- ليلي قطاف و سعيدة بوسعدة، الائتمان لإيجاري كطريقة حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية، 25 - 28 ماي 2003، جامعة سطيف. الجزائر.
- محمد عبد الحليم عمر، التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية، بحوث و أوراق عمل، الدورة الدولية 25 - 28 ماي 2003، جامعة سطيف، الجزائر
- مصطفى رشيد شبيحة، النقود والمصارف والائتمان، الإسكندرية، مصر، دار الجامعات الإسكندرية. 1999
- نوال سمرد، البنك الإسلامي الأردني، عمان، الأردن، 01 فيفري 2021.